مخرجـــات التخصصـــات التربويـة ومؤامتها لســوق العمل

رؤية تحليلية

أ.د. حنان الصادق بيزان(*)
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

مستخلص:

لا شك ان هنالك الصلة وثيقة بين التعليم والاقتصاد. فالتعليم يسهم في التنمية بشكل مباشرة من خلال ما يُقدمه من مخرجات بشرية متعلمة، فهي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم وما يغرسه من مواقف وسلوكيات، والمجتمعات تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر. فالاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة. ويتم النظر إلى التعليم، على المستويين الفردي والمجتمعي، باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار، إذ يُنفق على التعليم كاستثمار على أمل الحصول منه على عوائد مستقبلة.

لقد تعززت الحاجة لإيجاد موارد بشرية لمواكبة احتياجات سوق العمل. وان ما يميز المجتمعات المتقدمة أخذها السريع بأسباب التطور والعمل على مواكبة تلك المستجدات الحديثة بما يخدم مصالحها ويحقق لها بلوغ الأهداف المنشودة. فقد بدأت معظم البرامج التربوية الأكاديمية، تنطلق من مفهوم أوسع يتخطى المفاهيم التقليدية إلي إعداد وتأهيل الموارد البشرية تربويا بما يتلائم مع عصر المعلومات والمعرفة.

لذا تحاول الورقة البحثية استقراء أبعاد التطورات الاقتصادية على قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بشكل خاص، ومع تحليل ما صاحب ذلك التطور من ضرورة المواكبة لسد متطلبات التوظيف في سوق العمل وارتباطها بمخرجات التعليم العالي، إضافة لعمل مقاربة بين التخصصات التربوية وما سبقها من مراحل تعليمية، من اجل استنباط رؤية تخطيطية لمستقبلية التخصصات التربوية بمجتمع المعلومات والمعرفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، سوق العمل، التخصصات التربوية.

Abstract:

There is no doubt that there is a close link between education and the economy. Education contributions to development directly through the educated human outputs it provides. It is the fruit of scientific research that is related to education and the attitudes and behaviors it instills, and societies all

(*) Email: hanan.bezan@academy.edu.ly

favor development in one way or another. The economy provides education with its various resources. Education is viewed, at the individual and social levels, as a mixture of consumption and investment, as it is spent on education as an investment in the hope of obtaining future returns from it.

The need to find human resources to keep pace with the needs of the labor market has been enhanced. What distinguishes advanced societies is their rapid adoption of the causes of development and work to keep pace with these modern developments to serve their interests and achieve the desired goals. Most of the academic educational programs have begun, based on a broader concept that transcends traditional concepts to the educational qualification and of human resources in line with the age of information and knowledge.

Therefore, the research paper transforms the extrapolation of the dimensions of economic developments on the education sector in general and higher education in particular, and with the analysis of the accompanying development of the necessity to keep pace with meeting the employment requirements in the labor market and Its connection with the outputs of higher education, in addition to making an approach between educational disciplines and the previous educational stages, In order to devise a planning vision for the future of educational disciplines in the information and knowledge society.

Keywords: higher education, labor market, educational disciplines.

الوقفة الأولى استقراء...تأثير التطورات الاقتصادية على قطاع التعليم العالي

يعد إنتاج المعرفة، بمثابة المفتاح للإنتاجية والمنافسة وجودة الأداء الاقتصادي، فاقتصاديات المعلومات تعد الركيزة الأساسية للمجتمع ما بعد الصناعي، حيث كان الاعتماد في المجتمع الزراعي على الطاقة الطبيعية والجهد العضلي، وفي المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء والغاز، بينما نجد المجتمع الخدمي يعتمد على الخدمات المقدمة من قبل فئة معينة إلى فئة معينة أخرى، في حين يتسم مجتمع المعلومات في تطوره بالدرجة الأساس، على المعلومات وأنظمة الحواسيب وشبكات الاتصالات، وهو المجتمع الذي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها، واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم، في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم. كما ان أهمية اقتصاديات المعلومات تتجسد من خلال عدها المعيار لتصنيف الدول والشعوب إلى دول وشعوب متقدمة و اقل تقدما، ذلك لان القدرة على التعامل مع المعلومات وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل شبكات متقدمة بوسائط اتصالية يعد المؤشر الأكثر دلالة على التقدم النسبي للدول والشعوب، إذ يتناسب توزيعها

مع عدة توزيعات أخرى لثروة المعرفة ومصادرها مثل الإنفاق على التعليم بمختلف مراحله والتعليم العالي على وجه الخصوص[1].

لاشك ان عولمة الاقتصاد والحراك الاقتصادي للشركات الكبرى والصغرى وتقدم المجتمع على صعيد الإنتاج والاستهلاك والتركيز على قدرة الطالب على استنباط المعرفة وتوليدها وبزوغ ما يسمى اقتصاد المعرفة..الخ كل ذلك ضاعف من الحاجة إلى أياد عاملة ماهرة ومؤهلة والى اختصاصيين جدد يتميزون بقدرة كبيرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة والتفاعل معها، ومن هنا كان على التعليم العالي ان يباشر بتطوير مناهجه التعليمية وان ينتقل من نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة وان يؤمن عملية التدريب والتأهيل المستمرين للعاملين، لاشك ان كافة المتغيرات تتطلب توافر أساتذة كفوئين يمكنهم تعليم الطلاب كما ينبغي ان يكون، كذلك قدرة هؤلاء الأساتذة على توفير مستلزمات البرامج التعليمية من برامج التدريب وأعمال تطبيقية مخبريه وتجهيزات مساعدة وطرائق تقييم وإجراء امتحانات نزيهة والى غير ذلك من أمور جلها أساسية تتعلق بكفاءة الأساتذة ومدى تعمقهم في المواد المناط بهم تدريسها ومدى خبرتهم في مجال التعليم وقدرتهم على التأهيل المستمر والبحث ومدى تفرغه لعملية التعليم[2].

ولا يخفى على القارئ المتتبع معرفة دخول مفهوم "اقتصاد التعليم" في خطابات التعليم العالي لأول مرة في أوائل التسعينيات، للإشارة إلى ان اقتصاد المعرفة يتزايد اعتماده على عمليات التعلم الجديدة، وتقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ قللت بشكل كبير تكاليف تخزين المعلومات واستخدامها ونقلها ومزجها كما أتاحت إجراء أنواع مختلفة من العمل الجماعي الشبكي، وان مستقبل الإنتاج المعرفي متمثل في ثلاث تطورات مهمة أثرت تأثيرا قويا على منظومة البحث الجامعي : التحول من أنظمة العلوم الوطنية إلى شبكات العلوم العالمية، وتحويل المعرفة إلى رأس مال، ودمج العمل الأكاديمي في الاقتصاد ما بعد الصناعي الذي يسمى اقتصاد المعرفة، وتعكس هذه التطورات إلى حد بعيد طبيعة الرأسمالية المتغيرة في سياق اقتصاد عالمي أكثر تكاملا وعلى وجه الخصوص ظهور تعليم يعد شكلا من أشكال الرأسمالية المعرفية وصعود مشروع العولمة الليبرالي الجديد ونتيجة لهذا صار من الممكن ان نتحدث عن أشكال جديدة من الإنتاج المعرفي، فالتعليم المستمر والتعليم القائم على العمل هما إلى حد بعيد من إبداعات السياسة المبنية على الإقرار بهذه التطورات[3].

لذا فانه أمام منظومات التعليم العالي الواسعة تحد فكري ومؤسسي ومعياري وهو ان تكون قادرة على الاستجابة المبدعة لما قد يبدو قوى الارتباك والتشظي داخل هذا الاقتصاد الجديد المرتبط بالعمل المعرفي وضمن مظلة اكبر هي مجتمع المعرفة (ويعبر عنا بالتباعد) وذلك لان هذه القوى نفسها يمكن ان تعد قوى للتكامل (التقارب)، الا ان تلاشي الحدود الفئوية والمؤسسية تمثل خطر على الجامعة ولكنها في الوقت نفسه فرصة، وبناء عليه فالمناظرات الحامية بشأن العلاقة بين البحث والتعليم في منظومات التعليم العالي الواسعة هي غالبا مجرد عنصر واحد (ولكنه رئيس) داخل مناظرة أوسع وأهم عن مستقبل الجامعة في مجتمع المعرفة.

فمن المرجح ان تتسبب ضغوط السلعنة مع غيرها من التطورات المعاصرة في التعليم العالي الي التعجيل بظهور منظومة هرمية وغير متكافئة للتعليم العالي، ان وجود المؤسسات في مجال التعليم العالي يكون على مستويات عدة، داخل ترتيب هرمي سلطوي يحدده ما تملكه المؤسسة من رأس مال أكاديمي وعلمي وهناك عموما ارتباط بين موقع كل جامعة في مجال التعليم العالي والأصول الاجتماعية لأغلبية الطلاب المنتقين فيها فالجامعات النخبوية التي تنتقي طلابها من الفئات الاجتماعية المتميزة هي الأقرب لامتلاك الموارد الثقافية والمالية التي تعينها على مقاومة قوى السلعنة أو إعادة صياغتها حتى تحمي قيمة رأس المال الأكاديمي والعلمي الحاضر في المجال ومن ثم حماية مكانتها أما المؤسسات غير النخبوية التي لا تتمتع برأس مال ضخم وتقبل طلابها عموما من فئات اجتماعية محرومة فهي على الأرجح اقل قدرة على مقاومة قوى السلعنة [4].

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يعد التعليم العالي نفسه ليحقق رسالته الجديدة في عالم جديد وعصر متغير سريع التطور، ومجتمع العلم وإنتاج المعرفة والتربية ورأس المال الفكري والتكتل الاقتصادي والسياسي ؟ وأي مجتمع لا يمتلك المعلومات ويولد منها المعرفة ولا يدخل في تكتل اجتماعي وسياسي وعلمي واقتصادي سيكون موقعه على هامش حضارة الألفية الثالثة هذه الحضارة التي تعتمد على العلم والعلماء ولا يعيش فيها إلا من يمتلك قوة المعرفة والقدرة على تطبيقها في الحياة[5]، ولعل الإجابة على هذا السؤال وباقتضاب هو إعادة هيكلة الجامعة التي سيكون لنا معها أكثر من وقفة لاحقا. إلا انه التساؤلات التي تطرح نفسها تتمحور حول : ما هي الأبعاد الأساسية للتعليم التي تدعو إليها الحاجة لاقتصاد مبني على المعرفة؟ وهل ثمة اختلاف بينها وبين الأساسيات التقليدية وهي القراءة والكتابة والرياضيات؟ لاشك هنالك عوائد قوية للتعليم عموما وللتعليم الفني المتقدم على وجه الخصوص تلوح في الأفق بوضوح، اذ تعتبر القدرة في عالم العمل باستخدام تكنولوجيا المعلومات المعاصرة وتطوير العلم واستخدامه امرا مهما، اليوم ان لم يكن أهم مما كان عليه في الماضي [6].

لذا من المجدي الانطلاق من تلك المبادئ الأساسية الأربع التي اعتمدتها اليونسكو في أواخر القرن الماضي 1995 لتشكل الإطار العام لاستراتيجيات التعليم والتعلم مدى الحياة بالقرن 21 وهذه المبادئ : تعلم لتعرف، تعلم لتكون، تعلم لتعلم، وتعلم لتعيش مع الآخرين، ومن هنا تبرز أهمية التعليم والتعليم العالي بشكل خاص ليس كوسيلة للحصول على فرصة عمل فحسب، وإنما من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومع غياب ذلك حتما يبتعد التعليم عن غاياته الأساسية أي ان الأصل في التعليم هو تهيئة فرص للعمل، ووفقا لذلك فان المتأمل لواقع التعليم العربي بصفة عامة يتضح له جليا حجم الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل[7]، وان تلك المشكلة تكمن بلا ريب في وجود فجوة تتزايد اتساعا بين الاحتياجات العامة وواقع أداء مؤسسات التعليم العالي، وقد يكون سبب تزايد اتساع الفجوة نتيجة للتغيرات الكبيرة الحاصلة في بنية الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، قد أثرت على التعليم العالي وان هذه الفجوة لم تلق الاهتمام الكافي داخل الجامعات وأروقة

الكليات بسبب الإحساس بالرضا عما هو قائم فعلا وسيادة قانعة ليس بالإمكان أفضل مما كان، أو بسبب غياب إجراءات قياس الأداء التي من شأنها ان تربط بين الأداء المؤسسي واحتياجات سوق العمل.

باعتبار ان طبيعة الاقتصاد قد تغيرات من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد ما بعد الصناعي كما سبق وأوضحنا أعلاه، فان الطلب على التعليم العالي آخذ بالتزايد بداية كان الطلب ان يحصل قسم اكبر من السابق من قوة العمل على تعليم جامعي ومؤخرا صار الطلب من جانب الخريجين للحصول على تعليم جامعي أكثر فاعلية، إضافة إلى ذلك أدى التقدم التكنولوجي إلى حاجة أخرى تقتضي وجود المزيد من السكان المتطورين تكنولوجيا فأضافت هذه التكنولوجيا الجديدة مطلبا آخر، ولطالما سادة النظرة إلى التكنولوجيا على أنها نعمة ولكنها في الآونة الأخيرة بات لا تخلو من المخاطر، سيما وإنها قد زادت في تعقيدات الحياة فمثلا اعتبار البنسلين خطوة كبرى للأمام وتقدما عظيما، بينما اليوم فان المجتمع يشعر بمزيد من القلق إزاء الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية، ومشاعر القلق هذه تتزايد أيضا حيال الطاقة الذرية والمحاصيل الزراعية المعدلة وراثيا والاستنساخ واللائحة تطول تربك المرء في تعداد محتواها[8].

وإزاء هذا العصر الذي تحفه المخاطر والتحديات فانه يتميز بالإثارة وكثرة المطالب وذلك ان التعليم العالي قد بات وعلى حين غرة في قبضة تغيير تحولي وبعض هذا التغيير يأتي من مطالب أساسية تكمن في حصول نسبة كبير من السكان على التعليم العالي بهدف تلبية احتياجات الاقتصاد الجديد، حيث يبد ان قوة التغيير الرئيسية تصدر عن مستوى جديد من المنافسة والتوجه نحو السوق لدى مؤسسات التعليم العالي وهي المنافسة التي تحمل في ثناياها وعدا بتحسين مستوى التعليم وتوسيع إمكانيات الوصول إلى الجامعة أو لعلها تركز الانتباه على الاستخدام الفاعل للموارد، إذ ان اثر التكنولوجيا في التعليم والتعلم يمثل تحديا لقدرة كل مؤسسة لمواكبة التطور التكنولوجي ولفتح فرص جديدة، فقد كانت المنافسة إبان العقود الماضية خفيفة الشدة أما الآن فهي أكثر قوة وعواقبها أكثر خطورة ونتيجة للتغيرات الحاصلة الآن برز مشهد جديد للتعليم العالي فالجامعات والكليات التي اعتادت على مكان ثابت لها في قطاعها المخصص من التعليم العالي وفي منطقتها الجغرافية تجد الآن المنافسة تخترق الحدود في كلا هذين الموضعين، فمن المؤكد ان أي مجتمع جامعي اليوم ليس بمنأى عن هذه التغييرات، بفعل التطور التكنولوجي وتغيير البنية الاقتصادية واعتمادها على الرأسميل الفكرية او المعرفية.

الأمر الذي يستوجب تحديد العلاقة بوضوح بين التنمية والمعرفة واعتبار الرأسميل المعرفية مساوية لرأس المال وللثروات الطبيعية التي يمتلكها المجتمع والمجتمع الذي لا ينتج ولا يملك المعرفة لا خيار أمامه إلا استيراد المعرفة وبالتالي استيراد نموذج التنمية الذي يفرضه عليه الآخرون بكل سلبياته وايجابياته[9]، ولم يعد يختلف اثنان حول حقيقية ما فرضته التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية في نهاية هذا القرن من تحولات جذرية، قد أترث في مسار التعليم العالي ودوره بالنسبة

للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولبناء مستقبل الجيل الجديد وتزويده بالمهارات والمعارف والقيم الجديدة ليلاءم متطلبات السوق. باعتبار ان التعليم والعمل عنصرين متلازمين، ينبغي التوفيق بينهما لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية ويؤدي اختلال التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى هدر الإمكانات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل وهدر الطاقات البشرية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل[10]

ويتضح للمتأمل ان طرق التدريس التقليدية سوف تواجه مشكلة عدم ملاءمتها لاحتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة، وسيصبح على المدارس ان توفر ظروفا أفضل للتعليم ولن يتم ذلك إلا من خلال إصلاح شامل لنظام التعليم يربط المحتوى العلمي بطبيعة الأعمال المتوقع القيام بها من قبل الخرجين، وتقع على عاتق القائمين بمسؤولية التعليم مهمة تطوير النظم التعليمية لكي تتوافق مع الاقتصاد المبني على المعرفة وبصورة أكثر تحديداً عليهم بذل المزيد من الجهد والاستثمار في مجالي التعلم مدى الحياة والتعليم عن بعد[11]، وبناء على الطرح أعلاه فان الملاءمة أو مواءمة التعليم العالي تعني تحديد دور التعليم العالي ومكانته في المجتمع ومهامه فيما يتعلق بعملية التعليم والبحث العلمي وصلاته بعالم العمل وعلاقاته مع هيكلة الاقتصاد بالدولة والتمويل العام له، وأوجه تفاعله مع مستويات وأشكال التعليم الأخرى ومواكبته لحاجات ومتطلبات المجتمع على كافة الصعد الاقتصادية الإنمائية التربوية الاجتماعية، وهنا تأتي الملاءمة من المجالات المهمة التي تهتم بها المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم الاونيسكو وتعتبرها من ضمن الأهداف الإستراتيجية في التعليم العالي التي تسعى إلى تحقيقيها وتحث الدول على العمل لبلوغ هذا الهدف في التعليم العالي. خصوصا وأننا على أبواب تحولات جذرية في البنى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، حيث يجب على التعليم العالي ان يضطلع بدور أساسي في خدمة المجتمع والإنسان[12].

حيث تتمحور الملاءمة حول التلاقي مع السياسات العامة للدولة ويتمثل دور الجامعات كمؤسسات أكاديمية في تزويد الساسة والحكومات والبرلمانات بالمعلومات المستمدة من أعمالها البحثية كي يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات المناسبة واتباع سياسات رشيدة في التنمية وخدمة المجتمع، ومن هنا يجب على التعليم العالي ان يتولى أعمال التحليل والنقد واستخراج النتائج ليشكل عاملا إضافيا في إنماء المجتمع، والتلاقي مع عالم العمل فان عولمة الاقتصاد العالمي والحراك الاقتصادي وتحديث عمليات الإنتاج والتسويق والحاجة إلى أعمال مراقبة وتدقيق جديدة وانتاج مواد استهلاكية وأجهزة معقدة ذات أهداف مختلفة، وكل ذلك يحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومؤهلة والى اختصاصيين جدد يتميزون بقدرة كبيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتفاعل معها، وهذا بدوره يحتاج إلى تحديث وتعديل لمناهج التعليم العالي ودوره ومهامه بحيث يتفاعل مع عالم العمل فيغني هذا العالم ويغتني بدوره ويزوده بؤسائل إنتاج تكنولوجية وبشرية جديدة كما

يجب على عالم العمل ان يتلاءم بفعالية مع الجامعات على صعيد البحث العلمي وتمويله [13] وان يعتبر التعليم العالي استثمارا بحد ذاته.

وقفة الثانية تحليل...متطلبات سوق العمل وارتباطها بمخرجات التعليم العالي

تعد من بين أهم التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم العالي اليوم ونحن على أبواب العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، هي التكيف مع عالم العمل والإجابة على تساؤلاته، وهذا ما تفرضه سياسة الملاءمة والجودة في التعليم العالي فالثورة التكنولوجية الجديدة والاقتصاد العالمي الجديد، وما رافق ذلك من تطورات كل ذلك أدى إلى أحداث تغييرات جذرية في طبيعة ومواصفات الوظائف التي يحتاج إليها عالم العمل والمعارف والمهارات المكتسبة خلال عملية التعلم في التعليم العالي، إذ ان العبور من التعليم العالي إلى عالم العمل أصبح معقدا ويحتاج إلى مؤهلات إضافية ومعدلات نجاح مرتفعه، كما انه من الصعب على المؤسسات التعليمية تقديم تعليم عال يسمح للمتخرج بالدخول مباشرة إلى عالم العمل، إضافة لعدم ثبات عالم العمل والمشاكل التي يواجهها على صعيد الأوضاع الاقتصادية والتنموية لكل دولة وانخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية[14]

ولعله يتضح في هذا المقام جوهر المشكل الكامن في غربة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية عن التعليم العالي وعن الجامعات في انعدام التنسيق بين الجامعة كمؤسسة وعالم الأعمال، الأمر الذي يؤثر في توزيع الخريجين على الاختصاصات وفق الحاجة إليها فهنالك فائض ملحوظ في حملة الشهادات الجامعية باختصاصات معينة مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها وبالتالي بطالة عالية أو مقنعة، يقابله نقص في توفير اختصاصيين في مجالات أخرى مثل العلوم التطبيقية، وينعكس انعدام التنسيق بين عالم العمل والجامعات على البرامج التعليمية وعلى خبرة الخريجين بعد التخرج وعدم إلمامهم ببعض المعارف والمهارات التي يحتاج إليها قطاع الأعمال وهذا ما يؤثر على عملية انخراطهم لاحقا في سوق العمل وأدائهم لمهماتهم، لذا فان السؤال الذي يطرح نفسه ماذا فعل... النظام التعليمي بالضبط ؟ ما هي العلاقة بين التعليم كمؤسسة وعلاقات وبين المجتمع الأوسع من هو المنتفع أكثر من غيره جراء الكيفية التي يجري بها وضع الغايات والأهداف للنظام التعليمي وتوظيف مخرجاته؟[15].

لاشك تستوجب الضرورة تنظيم بيئة التعليم بشكل متواصل مع بيئة العمل في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة فعلى سبيل المثال يمكننا ان نتساءل إذا ما تم استخدام أسلوب الفريق في تنظيم العمل والذي هو أحد سمات مجتمع الغد فما هي الإصلاحات التعليمية الموازية التي يمكن بناءها في مشاهدنا على أساس من أسلوب الفريق في حل المشكلات وفي النشاطات التعليمية الأخرى؟ مثال آخر : إذا ما توقعنا بروز علاقات عمل اقل هرمية وتراتيبية وبيروقراطية معوقه ومعتمدة على مشاركة واسعة للعاملين في حكم مؤسسات العمل فما هي التغيرات الموازية التي نستشرفها في شكل حكم المؤسسات التعليمية؟، أيضا أي مجتمع لأي تعليم وأي تعليم لأي مجتمع وبمعنى الترابط بين مؤسسات العمل والمؤسسات التعليمية او بتعبير أدق بين

خصائص العاملين ومواصفاتهم والذين يتم تكوينهم وتجهيزهم من قبل مؤسسات التعليمية وبين ما تطلبه تنظيمات العمل من خصائص وسمات شخصية جديدة[16].

قد نتفق جميعا على ان مثل هذه المداخل تعتمد بالأساس على مسلمات بطبيعة الحال، حيث تفرض ثبات العديد من المتغيرات الفاعلة، فالتعليم عندها على سبيل المثال ما هو إلا جانب عرض ومورد بشري لمتطلبات سوق العمل، وان التوفيق بين العرض والطلب يوصل المؤسسة التعليمية كمؤسسة منتجة إلى صيغة الأداء الأمثل، بمعنى أدق ان المسألة وحل مشكلاتها تقبع في الإطار التربوي وتغيير المناهج...الخ، ولاشك في ان مثل تلك الأطر المفاهيمية تتجاهل ان الظاهرة التعليمية توجد داخل مستوى من التنظيم والعلاقات أكثر تعقيدا وان التحليل العلمي للأصول والوظائف يجب ان يتم على مستوى التعقيد بأكمله، وباختصار ان القاسم المشترك للمنهج السائد هو تزايد التركيز حول كيف يتم استهلاك المعرفة التعليمية على حساب الإجابة عن سؤال كيف يتم إنتاجها ؟ وتلك نزعات لها معانٍ وترابطات اجتماعية وإيديولوجية يتم تبريرها عن طريق وضع النظام التعليمي ككبش فداء، كي يخبئ فشل الاستراتيجيات الإنمائية الإصلاحية[17].كما ان إنتاج الفائض لمخرجات التعليم من القوى العاملة المتعلمة هو احد مصادر التغريب الأخرى حيث يعمل على تعميق وتكريس الأزمة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل أو الضغوط الممارسة على المخرجات التعليمية بقبول وظائف في غير تخصصاتها، مما يؤدي من جهة إلى نشوء فئات متعلمة وطموحة أمام مستقبل مسدود، والى حالة من عدم الرضا عن العمل وضعف الإنتاجية لدى البعض من جهة أخرى، كما ان محدودية مقابلة الاحتياجات من القوى العاملة نجدها في أغلبية الأحيان مقتصرة على التحكم في التوزيع المهني للخريجين وان اعتماد مبدأ مقابلة الاحتياجات هذا يعاني من سوء الأداء دون شك[18].

وإذا ما سلمنا بحتمية الارتباط والتكامل بين الأنساق التعليمية وعمليات الإنتاج وإعادته، فإن النسق التعليمي يكون مساهماً بدرجة غير مباشرة في عملية إعادة إنتاج قوة العمل عن طريق إنتاجه لطاقات العمل (مخرجات)، بينما عملية إعادة الإنتاج تلك فأنها تتطلب إيجاد استراتيجيات لإعادة الإنتاج على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في الإعداد أثناء العمل والتأهيل وتمهين التعليم...الخ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تحديد نوعية المخرجات والمستويات والمهارات والعلاقات التي يجب إن تكون عليها والتي تتضمن العقل النقدي والتسلح بالعقلانية وبالقدرات والمهارات والعمليات التحليلية التركيبية. وينبه الكثير من التربويين منهم دارم البصام لضرورة المقاربة بين إصلاحات النسق التعليمي وإصلاحات انساق العمل، اذ لا يخفى علي احد أهمية مؤامة التغيرات الآنية والمستقبلية التي تطرأ وستطرأ في تنظيم وتجلى العلاقات الاجتماعية في داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومواقع العمل مع تلك المرجوة في النسق التعليمي كمؤسسة اجتماعية، إذ إنه من المفترض ان يتواصل تنظيم بيئة التعليم مع بيئة العمل في إطار جملة التحولات على الإطار المجتمعي، وهذا يعنى إن هنالك جملة من الإجراءات التي يستوجب استحداثها للأسلوب التعليمي من اجل موائمة التغيرات التي تحدث في العمل، وقد تكون تلك

اجتماعية، اقتصادية، سياسية، تكنولوجية...الخ [19]باعتبار العمل كعلاقات اجتماعية والنسق التعليمي كمؤسسة اجتماعية.

إذ انه من طريق التفاعل بين الجامعة كمؤسسة تربوية والمجتمع ككيان مجتمعي، ترتبط المخرجات الأولى بمتطلبات الثانية، الا ان هذا يتطلب التكامل بين الجامعة وعالم العمل بكل أطيافه ومساراته، ولذلك لابد ان يكون التعليم متفاعلا مع المجتمع وذلك برفع مقدرته على تطوير أساليب جديدة للتفاعل مع المجتمع ومساعدته والإنصات جيدا لآماله ومشكلاته ومساعدته على إيجاد حلول علمية واقعية لهذه المشكلات وهذا الموقف يستدعي استحداث تخصصات علمية جامعية جديدة في المقررات والمناهج الدراسية بحيث لا تكون منعزلة وتعيش في الماضي ولكنها متفاعلة مع الواقع وتعتمد على منهج تداخل التخصصات وتكامل العلوم وذات نظرة واسعة شاملة، باعتبار ان التعليم العالي هو الذي يسهم في بناء الرأسميل الفكرية وكل هذه المعطيات هي أهم شرط للتنمية واستمرار تطور المجتمع وتأكيد وجودته وهويته الحضارية العربية الإسلامية.[20]

لعل العلاقة بين التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية هي علاقة عكسية وجدلية وتتمثل بضخ أعداد الخريجين إلى سوق العمل، وقد تشكل هذه الأعداد قوة دافعة نحو التقدم والتطور عندما تستجيب لرغبات سوق العمل، أو قد تشكل قوة عكسية لتأجيج الصراعات داخل المجتمعات عندما تتحول إلى قوة بطالة ضاغطة من هنا يجب التنسيق بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية ودراسة سوق العمل وتحديد الاحتياجات الضرورية للاختصاصيين وإعدادهم بشكل يتلاءم مع متطلبات قطاع الأعمال وهناك نظريتان متوازيتان تتحكمان بالعلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل : ترى أولهما ان التعليم العالي يتجه نحو نظام حشد أعداد كبيرة من الطلاب نظرا لتزايد اعتماد الاقتصاديات الحديثة على كثافة المعرفة وبالتالي الاعتماد بقدر اكبر على خريجي التعليم العالي الذين يشكلون قوة عمل مفكرة ومنتجة، بينما ثانيهما تعتبر انه سيكون على الخريجين قبول العمل في وظائف متحركة واستنفاذ معارفهم واكتساب مهارات جديدة [21].

وفي هذا الصدد يتضح للمتأمل ان تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل يشكل عباء إضافي على سوق العمل لأنه ينقصهم الخبرة والمهارة لتوظيف تلك المعارف عمليا، حيث يأخذ الطلاب مقررات دراسية ليس لها علاقة بالممارسة الفعلية المهنية على ارض الواقع، مما يجعل الطلاب يفقدون الرابط بين الدراسة النظرية والحياة المهنية الواقعية مما يجعل المقررات الدراسية تؤدي بطريقة اتوماتيكية إلى مخرجات غير مرغوبة في سوق العمل، ويضاف إلى ذلك عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا وعدم ادارك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن ان يؤهله لها تخصصه مما يؤثر سلبا على اندماجه في سوق العمل، وذلك لان أساليب مخرجات التعليم ابتعدت عن مفهوم الإعداد والتدريب والتأهيل وتوفير فرص العمل وأصبحت الجامعات تعطي ثقافة التخصص وليس ممارسته فانحسر ممارسة التفكير الريادي والتحليل النقدي، لذا فان إخفاقات مؤسسات

التعليم في تطوير الأسلوب التطبيقي وخلق المهارات المهنية وإهمال التعليم المستمر انعكس بشكل واضح على واقع العمالة وانتاجيتها[22]، لذا عند التفكير بجدية في تحليل علاقة المتطلبات بالمخرجات فان أول ما يبادر للأذهان هو الإجابة عن سؤال رئيسي ماذا نريد من التعليم العالي هل نريد منه الإسهام في إنتاج المعرفة لبناء مشروع حضاري ؟ أم نريد منه ثقافة عامة للجميع ؟.

لذا فان أي عمل يستهدف معرفة مدى المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية فانه لابد من تحديد ما إذا كان هناك أي خلل بين المعروض من القوة العاملة وحجم الطلب فان كان هناك خلل وبالذات زيادة العرض عن الطلب فان ذلك يؤدي إلى حدوث البطالة وكلما زاد الخلل زاد معدل البطالة في الارتفاع، بالإضافة إلى ذلك فانه لابد لنا من معرفة نوع البطالة التي تمثل هذا الخلل وما إذا كانت بطالة المتعلمين أي بطالة تركيبية أو غيرها من أنواع البطالة الأخرى[23]. لذا ينبغي ان يعمل التعليم العالي على إيجاد مخرجات بمواصفات وفق متطلبات سوق العمل : (كأن يكون متحركا، وقادرا على استيعاب التطورات التكنولوجية ويتفاعل معها من طريق إنتاج مخرجات قادرة على متابعة التعلم المستمر مدى العمر)، وعلى مؤسسات التعليم العالي ان تقدم التسهيلات اللازمة للطلاب للقيام بأعمال التدريب والتأهيل، وتقديم خدمات توجيهية واستشارات فنية، وفي الوقت ذاته يزود سوق العمل التعليم العالي بالإحصائيات اللازمة كمتطلبات ويتعاون معه على الحصول على نتائج، لذا فان التفاعل المستمر بين التعليم العالي وعالم العمل، من شأنه ان يؤدى إلى نتائج ايجابية كبيرة، ويلاحظ في الدول الأكثر تقدما ان معظم المشاريع الأكاديمية الجامعية والبحثية نجاحا يمولها القطاع الخاص وتؤدي إلى مردود مالي كبير للمؤسسات التعليمية وللقطاع الممول[24].

ولعل الطرح أعلاه يشير لتحقيق مطلب : ان يكون التعليم مدى الحياة كما سيتضح لاحقا، بمعنى ان الأساليب التقليدية للتعليم لن تكون مناسبة لمواجهة الاحتياجات الآنية والمستقبلية، خصوصا وان التطورات في المجالات الرقمية والمعلوماتية أدت إلى حفظ ومعالجة ونقل المعلومات بصورة كبيرة الأمر الذي أدى إلى التأثير بصورة جوهرية في أسلوب تقديم الخدمة التعليمية حيث أصبحت أدوات التعليم الالكتروني أكثر أهمية في الوقت الحاضر لما لها من مزايا عديدة[25]. إذ تعد البنية التحتية المعرفية للجامعات والمدارس مفتاحا أصيلا لتنمية الابتكار المبني على العمل الجماعي الشبكي والتعليم التفاعلي وهنالك الآن دعم مؤسسي اقوي من ذي قبل للتعلم والابتكار، مما يؤدي إلى ظهور اتجاهات حديثة يعتبر فيها إعادة التعليم وإعادة التدريب والتعليم مدى الحياة أمورا ضرورية وجوانب طبيعية في اقتصاديات المعلومات والمعرفة، وان تزايد التوجه الدولي وجعل العمل بصيغة الشبكات قد جعل الجامعات ترتبط على نحو أكثر مباشرة بالعمليات التي يوجهها سوق العمل كما جعلها معرضه أكثر للمنافسة من منتجي المعرفة الآخرين فأنماط التنظيم التقليدية القائمة على فصل حاد بين التخصصات والعزلة النسبية عن المجتمع يحل محلها استراتيجيات قوامها التحالفات والعمل في شبكات مع ذلك فبينما تنفتح الجامعات تبرز الحاجة لعمل تغييرات في الإطار المؤسسي لضمان إبقاء الجوانب

الإبداعية التربوية الأكاديمية، وعليها ان تحافظ على ما لديها من أبعاد اجتماعية وأخلاقية تقليدية للمعرفة حتى تعزز التنوع وتحقق الجودة والكفاءة والتمايز في إنتاج المعرفة.[26]

فكما نعلم جميعاً ان موضوع كفاءة المخرجات (المعلمين) بشكل خاص من بين أهم الأولويات حيث يبين التقرير التحليلي للتنمية البشرية ان أحد الأسباب التي يشار إليها في ضعف المردود التعليمي وتفاقم معدلات الفاقد هي موضوع الكفاءة، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة توضح المؤهلات العلمية للمعلمين، على سبيل المثال لا الحصر : مراحل التعليم ما قبل التعليم الجامعي (الأساسي والثانوي)، إلا انه إذ ما تم الاعتماد على مقياس تقييم مستوى المعلمين الوارد بتقرير ليبيا للتنمية البشرية 1999 فانه يعتبر فئات المعلمين على النحو أدناه هي سبب المشكل على مستوى المجتمع الليبي حيث تشمل[27] :

1- المدرسون المؤهلون هم خرجوا كليات التربية ممن اعدوا إعداداً كاملاً للتدريس.
2- المدرسون نصف المؤهلون وهم مختصون في موضوعات دراسية مطلوبة ولكن بدون إعداد تربوي او ذوي الإعداد التربوي الناقص.
3- المختصون في موضوعات بعيدة الصلة عن التعليم على سبيل المثال الهندسة والزراعة.

لاشك ان ذلك يشير إلى ظواهر سلبية تستوجب ضرورة تداركها من اجل تطوير نوعية عملية التعليم وخلق كفاءة لديها قدرات ومهارات إدراكية إبداعية ملائمة لتطورات العصر، أود التنبيه لضرورة التمييز بين التمدرس اى مجرد الانخراط في التعليم وبين التعلم الذي يعنى خلق إنسان بقدرات جديدة، فلا مجال إلا الاعتراف بان التعليم قاعدة صلبة يتوجب بناءها والتأكيد من صحة وقوة أساساتها وهذا ما سارت عليه البلدان الآسيوية، لذلك علينا تحديد الأهداف والغايات وإتباع انسب الأساليب.

الوقفة الثالثة مقاربة... علاقة التخصصات التربوية مع الثانويات التخصصية

اعتماداً على ما سبق لم يعد هنالك مجال للشك من ان القراءة الاستقرائية التحليلية تبين قسمات عمل المؤسسات التربوية، حيث يلاحظ علاقاتِ عدة فإذ ما أردنا التغيير وباتجاه معياري، ينبغي أولا ان تفهم كيف يعمل ذلك الشئ لكننا إذا فضلنا الجلوس وبتراخ فلا يثار سؤال الفهم ولا داعي له منذ البداية ويتطلب ذلك منا ان نضع بين قوسين كل ما ألفنا التعامل معه كمعطٍ أو بديهية حول كيف تعمل تلك المؤسسات، ومهما كان حجم وشكل الغايات والأهداف كما هو مدون على الورق فان المشكلة المركزية للغايات والأهداف التربوية هي تلك الفجوة الهائلة التي تفصلها عن واقع الممارسة والتطبيق وينعكس ذلك تماما في نوعية مخرجات النظام التعليمي، وتلك نتيجة مهمة لعل مرجعها إلى ان تلك الغايات والأهداف وضعت بشكل مقولات عامة وليس كمخرجات سلوكية قد لا تتعدى القول إلى الفعل والتطبيق على ارض الواقع[28].

ومن المعلوم ان معظم تلك الغايات والأهداف المستحدثة غالبا ما يجري استشفافها من البلدان المتقدمة ويتم استخدامها كواجهة عرض للنظام التربوي دون تمحيص وتدقيق مدروس بتروي من دون تحسس لأنواع التغيير المطلوبة في بنية التعليم وشكله وأدواته ووسائله وتكنولوجياته، وحتى إذا ما تم تنفيذ بعض الأهداف فغالبا ما تنعكس في المقررات الدراسية وبصورة منعزلة، فعندما يتم تبني بعض الأهداف التربوية غالبا لا تصحبها كما هو مفترض أية تغييرات ضرورية في نسق النظام التعليمي التربوي ومحتواه وطرقه، لذا فإن الغايات والأهداف المرسومة تفوق طاقات التعليم النظامي وتجعل من تلك الأهداف والغايات أشبه بالشعارات الصماء، ان غلبة التعليم الأكاديمي العام على حساب التعليم التخصصي وعدم الاستجابة الصحيحة لاحتياجات القطاعات من القوى العاملة في الاختصاصات المطلوبة من شان ذلك إحداث عدم توازن خطير بين المهارات التي أخرجتها تلك الأنظمة التعليمية بحيث أدت إلى بطالة الخريجين[29] في اختصاصات معينة وأبقت على النقص في اختصاصات أخرى...الخ.

لذا فان الوفاء باحتياجات سوق العمل في عصر الاقتصاد المعرفي الذي يعطي قيمة كبيرة للعمل الجماعي في فريق للإبداع والابتكار وحل المشكلات، مما يتطلب ذلك إدخال العمل الجماعي في التجارب التعليمية المبكرة وتشجيع الطلاب على تنفيذ مشروعات تظهر إبداعهم وتعرض أعمالهم فيما بينهم لكي يطوروا أساليب العمل ومهارات الاتصال التي لها قيمة في الاقتصاد المعرفي الحديث فيما بعد. لذا تدعو الحاجة إلى ربط المؤسسات التعليمية الثانوية ولاسيما المدارس التخصصية، لما يلحقها من مراحل، إذ لابد من إعادة التفكير وتحديث نمط الطريقة التي يتم بها إيصال التعليم بالفترة التي تسبق دخول الشباب في صفوف القوى العاملة[30]، وان القوى العاملة للاقتصاد مبني على المعرفة والمزدهر سوف يكون أساسها بنية عريضة من المهارات الأساسية والمعرفة والفهم ويتكون أساس هذه البنية من مهارات أساسية في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب التي لها علاقة وثيقة بإعداد المعلم التربوي في المراحل التعليم الأساسي، ان الأمم أو المجتمعات التي تفتقر إلى نظام جيد للتعليم الابتدائي والثانوي سوف تكون في المواضع الخلفية والمعزولة والمهمشة، نتيجة لتخلفها الاقتصادي.

ومن منظور تلك المتطلبات التي سبق التنويه عنها في أكثر من موضع على متن هذه الورقة البحثية، يبدو ان الراشدين في معظم الدول أميين من الناحية الوظيفية على سبيل المثال لا الحصر، في بريطانيا وهي التي لا تعتبر بأي حال من الأحوال متقاعسة على المستوى العالمي توصلت دراسة حديثة إلى ان كل واحد من خمسة أفراد يعتبر أميا من الناحية الوظيفية، وقد أسفرت دراسات مماثلة في أمريكا عن نتائج شبيهة ومحبطة، مما يؤكد وجود فجوة تتمثل في المهارات الأساسية لدى صفوف القوى العاملة الموجودة على رأس العمل في الدولة حيث تضع قيودا على المدى والسرعة التي تستطيع بها هذه الدولة التحرك نحو بناء اقتصاد مبني على المعرفة[31]وفق الطموحات، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام إعلان الأهداف الإستراتيجية لسياسة التعليم العالي في القرن

الجديد الذي خلصت إليه اليونسكو بعد عدة مداولات والذي يشير إلى ضرورة إعداد خريجين ذوى مهارات عالية ليكون مسئولين وقادرين على تلبية متطلبات جميع القطاعات بأروقة أسواق العمل التربوية وغير التربوية، وهذا لا يتسنى إلا من طريق ربط التعليم العالي بالتعليم ما قبل الجامعي وتطوير هذا الأخير لجعله متلائما مع متطلبات التعليم العالي الأكاديمي والمشاركة الفعالة للتعليم العالي في تحديثه وتنوعه، لكي تصبح أسواق العمل متجاوبة ومتناغمة مع مُتخرجي التعليم العالي فيما بعد [32].

ومن المجدي التدارس من اجل الاستفادة والمحاكاة للتعليم ما قبل الجامعي في عدة دول فعلى سبيل المثال لا الحصر إسرائيل الذي تشرف وزارة التربية على مناهج الدراسة وعلى المستوى التعليمي وعلى العاملين في مجال التعليم وعلى إقامة المدارس بينما تقوم السلطات المحلية بصيانة المباني الدراسية واقتناء الأدوات اللازمة للتدريس، وتمول الحكومة والسلطات المحلية حوالي 80% من نفقات التعليم والباقي يتم تغطيته من مصادر أخرى، حيث توفر بالمدارس الثانوية مناهج تعليمية متنوعة من العلوم والإنسانيات...الخ، بهدف تحضير الطالب فكريا وذهنيا لمواصلة التحصيل فيما بعد عند وصله للجامعة، حيث توفر المدارس الثانوية مناهج تخصصية تؤهل الطالب للحصول على دبلوم في فروع مهنية تخصصية مختلفة، وفي ذات الوقت تمكنه من مواصلة تحصيله والالتحاق بالتعليم العالي الجامعي، كما انه يبلغ حجم إنفاقها على التعليم حوالي ٧% من الناتج القومي. لاشك ان المهام الملقاة على عاتق التعليم العالي تتزايد تعقيدا وعددا وأهمية في المجتمع وان كافة التغيرات تقتضي وضع نظام أكثر فاعلية وتأثيرا للتعليم الأساسي والثانوي بحيث يكون قادرا على تعليم الطلاب كافة ولا يقتصر على تعليم النخبة وهنا يكمن الدور المحوري للتعليم العالي في تحسين مستوى المدارس وأدائها لا سيما وانه هو الذي يعلم ويصنع المعلم الذي يركز اهتمامه في العملية التعليمية وله الأثر الأكيد في رسم هيكلية التعليم الأساسي والثانوي.

ومن الجدير بالملاحظة أعداد المنتسبين إلى التعليم العالي في العالم في ازدياد مستمر ويتوقع ان يزيد العدد عن 250 مليون طالب، ومن بين أهم الإجراءات التي أوصت بها منظمة اليونسكو للمساهمة في تشجيع الانخراط في التعليم العالي (استعمال التكنولوجيا الحديثة والإفادة منها لتوسيع نطاق التعليم العالي وجعله تعليما وتدريبا مستمرا على مدى الحياة، مع تنويعه وربطه بعالم العمل[33]، وفي هذا المنعطف تبرز قضية قبول طلاب ضعفاء المهارات مما يزيد الضغط على ضرورة مساعدة الطالب من ناحية، وينقص من جودة التخصصات التربوية ويزيد العبء على الأكاديميين من ناحية أخرى، وقد يحدث معدلا عاليا في الانسحاب وينجم عن ذلك الحاجة إلى إيجاد طلاب إضافيين في العام التالي وقد يجد أولئك الطلاب الذين بقوا ان تخصصاتهم تتطلب الكثير من الجهد وان على الهيئة الأكاديمية ان تعيد النظر في تقييمهم وهذا لاشك كله من شأنه ان

ينقص من الإنتاجية الأكاديمية ويؤثر سالبا على الوقت المتاح لتحسين التدريس والمنهاج وقد يؤثر في سمعة التخصص مع مرور الزمن[34].

ويلاحظ المتتبع ان المجتمع الليبي ليس بمعزل عن كل تلك التطورات، فقد أدت التوجهات الاجتماعية إلى تغيرات كبيرة في فلسفة التعليم وخاصة العالي ولعله من مظاهر ذلك التأكيد على التخصص المبكر أي ان الطالب في البنية التعليمية الجديدة يدرس في ثانويات فنية متخصصة تعده مباشرة لقسم علمي او شعبة تخصصية دقيقة في الجامعة وذلك لزيادة التخصص والتعمق في الدراسة، ولاشك ان تخصصات المدارس الثانوية الفنية من الناحية النظرية متناظرة ومتقابلة إلى ابعد الحدود مع تخصصات الكليات الجامعية والمعاهد الفنية العليا، إلا انه من الناحية الواقعية لوحظ انه لم يتم الترابط المطلوب بين مخرجات التعليم الثانوي وإمكانيات القبول في الجامعات بالصورة المطلوبة لان هنالك كانت الثانويات العامة مما أدى إلى تضخم إعداد الطلبة في تخصصات على حساب تخصصات أخرى الأمر الذي اضطر القائمين على إعادة النظر في بعض التخصصات ودمج بعض الكليات الجامعية بعضها مع بعض وألغيت بعض الثانويات التخصصية من جهة أخرى[35].

لعل مبدأ مقابلة الاحتياجات الذي سبق التنويه عنه، يتمثل في تحقيق إعادة هيكلة التعليم ما قبل الجامعي على وجه الخصوص (الثانوي)، وذلك بتشجيع التوجيه نحو التعليم التخصصي وتنويع هذا التعليم لملاقاة الطلب في سوق العمل من ناحية، ومن اجل إيجاد تخصص مبكر ويستمر في التعليم الجامعي فيما بعد من جهة ثانية، ان اغلب التخصصات العلمية بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين، كما هو مشار إليه بالجدول رقم (1) أدناه، خضعت مؤخرا إلى كثير من التطوير والتجديد فيما يتعلق بمناهجها وتكنولوجياتها التربوية ومن المنتظر ان تدخل عليها الكثير من التعديلات الأخرى والتطوير بعد ان ضمت للجامعات أخيرا وأصبحت كليات جامعية أي بمعنى أدق كليات تربوية لتخريج المعلمين كما كانت عليه في السابق[36].

جدول (1) يوضح التخصصات العلمية بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين

ر.م	التخصصات	ر.م	التخصصات
.1	اللغة العربية	.7	الكيمياء
.2	اللغة الانجليزية	.8	العلوم الاجتماعية والسلوكية
.3	التاريخ	.9	التربية البدنية
.4	الجغرافيا	.10	التربية الفنية
.5	تخصص عام	.11	الفيزياء
.6	علوم الأحياء	.12	الرياضيات
.7	مدرس فصل	.13	الحاسوب

الا ان الفجوة تكمن في تعثر العلاقات والتفاعلات بين مخططات الكليات وتوزيع مخرجاتها وفق الخطط الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، لذا فان برامج التخصصات التربوية في المرحلة ما قبل التعليم الجامعي (الثانوي) لابد ان تكون مترابطة وامتداد للمرحلة التي بعدها في التعليم الجامعي، ولا بد ان تركز على دراسة سوق العمل لاستنباط الاحتياجات الآنية والمستقبلية من حيث طبيعة التخصصات المطلوبة من جهة والمعارف والمهارات المطلوبة لتلك التخصصات من جهة أخرى، وبالتالي عند وضع مثل تلك البرامج لابد من مراعاة النمو المتسارع في الأسواق العالمية وانعكاساتها على متطلبات الأسواق المحلية، إضافة إلى التغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والمجتمعية بشكل عام التي سبق التنبيه إليها في أكثر من موضع، والتي بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لاشك ان وجود ترابط وعلاقة بين التعليم الثانوي والجامعي ذو أهمية بالغة خصوصا من حيث اعتماد أساليب التعليم والتعلم وتحقيق التفوق والتميز الذي يعتمد منهجية الإبداع من خلال السؤال والبحث والمشاركة والتقييم والتطبيق من اجل الإبداع بدلا من التعليم التقليدي التلقيني ونظام الامتحان الذي لا يفتح مجالا للإبداع والابتكار والذي يفترض ان تكون من بداية مراحل الأولى للتعليم الأساسي وليس الجامعي فحسب[37]، لاشك ان للمرحلة التعليم الثانوي خصائص وسمات مهمة جدا لذا يفترض العمل على تحديثها بما ينسجم مع البرامج التربوية العالمية الناجحة لكي يصبح الطلبة في نهايتها مؤهلين بجدارة للالتحاق بالجامعة لان التعليم الثانوي يمثل بوابة التعليم الجامعي أي مخرجاته تمثل مدخلات التعليم الجامعي التي بعدها تكون مخرجاته مدخلات سوق العمل.

أود التنبيه إلى انه بدلا من التفكير في مشاكل التعليم العالي بمصطلحات الأزمة وحدها يكون من الأكثر إنتاجية ان نسأل :ما هو الممكن؟ والتحدي هو ان نبتكر شيئا جديدا من الأمور التي نحسن القيام بها وان نفكر رياديا لنرى الأزمات والتحديات كأنها فرص، من اجل ابتكار وإيجاد قيم جديدة للمجتمع حيث يحفزهم على التعاون والعمل الجماعي، فان مسألة كيف يستطيع الأساتذة والطلاب والإداريون ان يملكوا أقدارهم ويرون الأزمات فرصا للتفكير الجماعي التكاملي بشكل جسور وتخيل حول ماذا يمكن ان يكون، وما ينبغي ان يكون، وباعتبار ان الفرص تكمن في توافر وظائف وأعمال كافية للجدد وبدلا من اعتبار هذا على انه مشكلة ومن ثم إيجاد طرق لمساعدة المتخرجين في المستقبل في الحصول على أعمال ومهن مناسبة مع مهارتهم وقدراتهم[38]، ولعل جوهر الفرص تكمن في ان سوق العمل فرصة ايجابية لاستكشاف قيمة التخصصات الأكاديمية.

الوقفة الرابعة استنباط... رؤية تخطيطية لمستقبليات التخصصات التربوية بمجتمع المعرفة.

لذا لا خوف عندي كباحثة من التسليم بان العبور من التعليم العالي إلى عالم العمل قد أصبح معقدا ويحتاج إلى مهارات متجددة، نهائيك عن زيادة الطلب على معارف إضافية خصوصا في المجالات المعلوماتية والاتصالية، بسب فقدان وظائف قديمة واستحداث وظائف جديدة، ومن اجل ان تتلاقى المخرجات التعليمية مع الحاجات الأسواق المجتمعية ينبغي حث هذا الأخيرة على تقديم الحوافز من إجراءات قانونية وإعفاءات ضريبية...الخ، للقيام بإجراءات مساندة للتعليم العالي كأن يشارك بفاعلية في العملية التعليمية على سبيل المثال لا الحصر مشاركة الخبراء التربية والتعليم بأسواق العمل في تعليم وإكساب الطلاب معارف ومهارات حول احدث ما توصلت إليه التطورات الحديثة في مجالات اختصاصاتهم في عالم العمل مع مراعاة رسالة الجامعة والكلية[39].

ومما لا يرقى إلى الشك ان المستقبل الذي بصدد محاولة تحديد ملامحه وطبيعة رؤيتنا له سيحتاج إلى تحكم معرفي ومهارات في تعقيدٍ متزايدٍ، وعليه فان الدور المستقبلي للتعليم العالي لا يمكن ان يستمر في نقل كيان أو منظور ثابت من المعرفة حيث يتوجب ان يتوسع من اجل ان يتبؤ دورا رياديا في تحديد ما هي أنماط المعرفة الأكثر استحقاقا واستخداما في سياق تحقيق الطموحات المجتمعية ولانجاز مثل هذا الدور فان نظم التعليم تحتاج أساسا لان تكون متوجهة نحو المعرفة بصورة أكثر شمولا مما عليه في الوقت الحاضر، وان تعمل على تطوير المهارات والقدرات العالية وعلاقات الثقة العالية التي تستجيب لسمات المستقبل القادم. وان المجتمع الذي يبقى متخندقا في حالة الراهنة ومعرفته الراهنة لا يمكن ان يعصمه جبلا ولا يمكن ان يبقى بمعزل عن التغيير السريع في عالم المعرفة اليوم مهما حاول ذلك، إذ ان التغيرات التكنولوجية والاجتماعية سوف تكتسح المجتمعات الجامدة وتحيلها إلى حالة أو وضع مستقبلي بدون خيار في السيطرة على المآل وتصبح عندها عنصرا مستلما وليس فاعلا في صنع التاريخ[40].

وفي نفس السياق بإمكاننا ان نتوقع وبهامش واسع من الصدقية ان المستقبل سيفرض على النسق التعليمي اهتماما اكبر وتأكيدا أوثق بضرورة تبني مقاربات إبداعية في التدريس والتعليم، بحيث يتم إعطاء مسؤولية كبيرة للتلميذ الفرد في ان يكتشف ويستجيب لحاجاته المتجددة بمساعدة رمزية من الكبار ومثل هذه النزعة الاستقلالية هي لتطوير العقل النقدي والفاحص في حين ان ذلك يمكن المدرسين من ان يقضوا أكثر أوقاتهم مع التلاميذ في بلورة المشكلات التعليمية أو تصميم طرق تدريس وتفاعل مبتكرة، ولاشك ان ذلك بأجمعة يستدعي تحويرات في البنية الطبيعية للصف المدرسي والمدرسة عموما وكذلك تحويرات مصاحبة وضرورية في أساليب تدريب المعلمين توجيههم إضافة إلى الإصلاحات المطلوبة في المنهج ومواد التدريس، ومن اجل الاستعداد للمجتمع القائم على المعرفة والأعمال ذات المهارات المتداخلة والتعدد المعرفي والاعتماد المتبادل والتي

تتطلب حسا إدراكيا واستدلالا منطقيا عاليا، فان المدرسة مستقبلا يجب ان تضمن لدى المتعلم ما يمكن ان نسميه بالتحكم التعليمي، وذلك سيمثل مقاربة للمناهج المدرسية تفترض بان كل من المدرسة والصف التعليمي يمكن تنظيمها بحيث يصل جمع التلاميذ إلى مستوى وظيفي وتحكمي في كل موضوع[41].

ان مسألة تكييف تعليم اليوم إلى الغد "مجتمع المعرفة" وما يتطلبه من طرق تدريس ملائمة...الخ تعد في غاية الأهمية، من جانب يتم إعداد الطلبة لإعادة إنتاج وصيانة البنى القائمة من خلال التدريب على المهارات الاجتماعية والفنية المألوفة في مجتمع الكبار وأحيانا ان لم نقل غالبا يتم تدريبهم لمجابهة أزمات تقادم عليها الزمن، ومن جانب أخر يفترض أو يجب إعداد أولئك الطلبة لتكييف وخلق مؤسسات جديدة وإمكانات جديدة للنهوض والتطور الاجتماعي ولعل الملاحظة المتفحصة ترينا وبوضوح انه في الوقت الذي يتركز فيه الخطاب الإصلاحي التربوي العربي نحو ضرورة خلق مستقبلات جديدة فان الواقع المعاش يدلل بان وظيفة التعليم لا تتعدى إنتاج الماضي. مما سيؤدي الأمر إلى نوع من صراع الأجيال في النقاش حول أي تعليم نريد؟ فمشكلات المناهج على وجه الخصوص هي أول ما يتم استهدافه وباعتبارها حقل صراع من قبل مؤسسة البالغين سواء أكان الأمر ثقافيا أو سياسيا لفرض رؤية معينة للعالم على الصغار وعليه فان رغبة الشباب في مراجعة الخطاب والمضمون التربوي سيهم المربين في جميع جوانبهم ومواقعهم. ومن بين الإصلاحات التعليمية الأخرى على هذا المستوي هي تبني مواد تدريسية مختلفة على أساس أساليب جديدة للتدريس وكذلك على أساس القيم الاجتماعية التي لم يتم أخذها في الحسبان فيما مضي لمواكبة التطورات المعاصرة، لذا فان إعداد المعلمين وإعادة تأهيلهم لمقابلة التوجهات الجديدة تقع في إطار هذا المستوى من التوقعات الإصلاحية[42].

وفي هذا الصدد يعد الأخذ بالتجارب التخطيطية للدول المتقدمة ومحاولة إسقاطها على دول اقل تقدما الذي هو بالتأكيد غير مطبق، رغم أهميته البالغة إذ لا يمكن وضع العربة قبل الحصان فبدلا من التركيز على بناء الشخصية وخلق مناخ الإبداع والاستقلالية كشرط ابتدائي وكأساس لربط علاقة حقيقية بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الإنتاجية فان التأكيد كان وما يزال مرتكزا على الضبط والسيطرة وإعادة الإنتاج في ظل قاعدة وعلاقات اقتصادية متخلفة. إذ ان التخطيط التعليمي التربوي هو خليط من جملة علاقات اجتماعية والعلاقات التكنولوجية للإنتاج وان النماذج التخطيطية كي تكون مطابقة في حساباتها وتتعرف إلى الاحتياجات بدقة يجب ان تأخذ كلا الجانبين بالاعتبار ولا تقتصر على الجانب الثاني كما هو متبع إذ ان التفهم العميق للتشكيلات الاجتماعية التي تمتلك الطاقة والحيوية الضرورية لتحوير قوة العمل هو متطلب مهم لاستيعاب التغيرات المطلوبة في قوة العمل ومن ثم إعادة إنتاجها وبثقة عن طريق النظام التعليمي.

من الجدير بالذكر ان اعتماد اليابان على التخطيط التعليمي للمستقبل البعيد المدى بهدف تطوير النظام التربوي حيث يتم استشراف المفاهيم المستقبلية للمؤسسات التربوية والثقافية الملائمة للخصائص المحلية والشخصية اليابانية، وذلك وفق عشرين سنة قادمة حول الظواهر الاقتصادية واجتماعية التي يمكن ان يكون لها تبعاتها على النظام التربوي، لذا فان الخطط التعليمية هناك تشتق أهدافها وغاياتها من الخطط الاقتصادية الأوسع والتي تركز على المجتمع الاقتصادي الذي يتوجه نحو العولمة مع الاستخدام الأفضل لخصائص المجتمع الياباني، إلا ان السؤال الذي يطرح نفسه كيف ينعكس ذلك على أهداف الخطة التعليمية ؟ لاشك انه من خلال الاعتراف بضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي يمكن الفرد الياباني من خلالها امتلاك ناصية الإبداع والفهم الواسع للمجتمع الدولي والتكيف الذاتي الواعي للمجتمع المتغير مع ممارسة القابليات لأقصى مدى ممكن[43]، وقد تكون هذه من ملامح البشائر المستقبلية حيث انه الآن أصبحت دول شرق آسيا بصفة عامة واليابان خاصة تمثل محور قوة اقتصادية وسياسية وفكرية عامتا، ولعل هذا يعطي مؤشرا لانتقال شمس الحضارة والتقدم من الغرب وبزوغها من جديد على المشرق! الأمر الذي يستوجب أهمية النظر والتدارس في تلك التجارب للاستفادة.

لكي تتمكن مؤسسات التعليم العالي التعايش في مجتمع المعلومات والمعرفة وتتعامل مع أدواته التكنولوجية لابد ان تعمل جاهدة على تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون مما يتطلب توفر المعلم القادر على مساعدة المتعلم على اكتساب مهارات التعلم الذاتي والبحث عن المعلومات في مصادرها وعلى استرجاع هذه المعلومات وتحليلها ونقدها، القادر على الاختيار الأمثل للمعلومات وتوظيفها في حل المشكلات التي باتت تطرحها الألفية الثالثة، لذا لابد من تعزيز مكانة المعلم أدبيا واجتماعيا، مع ضرورة التدقيق في اختيار المتقدمين لمهنة التدريس بحيث يكونون من ذوي المستوى العلمي والثقافي العالي، هذا مع الأخذ بالاعتبار قبل كل شئ ان يكون لديهم إيمان مطلق بان مهنة التدريس تعد من أقدس المهن لأنها تعني صناعة الإنسان وإنسانيته[44].

إذ علينا ان نعي جيدا حقيقة أن مستقبلنا خلال العقود القادمة سوف يعتمد على درجة استعدادنا لإعادة هيكلة نظمنا التعليمية بما فيها هيكلة حجم الفصول الدراسية، العبء التدريسي، رفع مرتبات المعلمين، رفع مستوى الإنفاق التعليمي، تحسين محتوى المقررات الدراسية، تبني طرق التدريس الحديثة[45]، وان أهم التوجهات بالنسبة إلى أي دولة أو مجتمع يسعى إلى تنمية قوة عاملة فاعلة من اجل اقتصاد مبني على المعرفة، تكون توجهاته تتمحور بدقة فيما يلي : جعل التعليم الأساسي شاملا بما فيه الثانوي إلزاميا بالنسبة إلى الكل، مع رفعهم إلى مستويات عاليه من طريق اعتماد على الأقل جامعة واحدة متميزة تتمتع بمستوى عالمي[46]، وهنا تقع المسؤولية على عاتق التعليم

العالي في القيام بتطوير مناهجه الدراسية وان ينتقل من نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة، وان يتخذ موقفا استباقيا إزاء عالم العمل عن طريق تحليل مجالات وأشكال العمل الناشئة والتنبؤ بها والاستعداد لها وان يؤمن عملية التدريب والتأهيل المستمر للعاملين

لذا ينبغي سرعة العمل على تحديد الأهداف الرئيسية وإيجاد توازن بين هدف المعرفة بحد ذاتها أو تقديم الخدمات المباشرة للمجتمع وان يجيب مباشرة على متطلبات عالم العمل الذي يسعى للحصول على مردود ايجابي على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية[47]، فمن الملاحظ على ارض الواقع ان التعاون والتمويل بين أرباب العمل والجامعات انه لا يزال خجولا ويسود نوع من انعدام الثقة بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، مما اثر من ناحية في تراجع مشاريع البحث العلمي، وفقدان التعليم العالي مصدرا مهما في التمويل ومركزا مساعدا في التدريب والتأهيل. لاشك ان الظروف الجديدة لعالم العمل تأثير مباشر على غايات التعليم والتدريب على مستوى التعليم العالي فلا يمكن لمجرد زيادة مضمون المنهاج الدراسي أو زيادة عبء العمل على الطلبة ان يشكل حلا مجديا لذلك ينبغي تفصيل الموضوعات المرتبطة بسوق العمل واحتياجاته والتكيف مع المستوى التكنولوجي والاقتصادي والعلمي، مع تزويد الطلبة بمزايا معينة وهنا يكمن دور قطاعات سوق العمل في توجيه الطلبة أثناء القيام بأعمال التدريب والتأهيل التي من المفترض ان تتم بإشرافه.

كما ينبغي على التعليم العالي ان يراعي التغيرات التي تطرأ على الاتجاهات الرئيسية للسوق بغية تكييف المناهج الدراسية وتنظيم الدراسات وفقا لتغيير الظروف وذلك من اجل ضمان فرص أكبر في العمل للخريجين ولعل الأهم تمكن التعليم العالي من المساهمة في رسم ملامح مستقبل سوق العمل. لذا فقد تحول الاهتمام من التعليم إلى التعلم أصبح يضم كل الأنشطة والخبرات التي تسهم في تعلم الطلاب، كذلك صارت المسارات أكثر مرونة حيث استحدثه تركيبات جديدة من تخصصات متداخلة استجابة في المقام الأول لمطالب السوق من ناحية، ولزيادة الانفتاح في أشكال التعليم مدى الحياة واستمرار التنمية المهنية من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك أعيد طرح مفهوم المعلم في جانبين الأول هو التداخل بين المعلمين والمتعلمين، والثاني توسعة مجتمع التعليم ليضم مدى واسعا من الهيئة المهنية.[48]

وفي الختام وانطلاقا من المقدمات وما نتج عنها من معطيات فانه لابد من رعاية التعليم العالي بشكل عام وكليات التربية بشكل خاص والعمل بشكل حثيث وجدي لرفع مستوى كليات التربية لتخريج المعلمين القادرين على قيادة مسيرة التطور في ظل الانفتاح العالمي والعولمة الثقافية والاقتصادية التي فرضت الكثير من الشروط الإضافية حول مستقبل الخريجين وحملة الشهادات الجامعية. لاشك ان إعادة تشكيل الجامعة شغل شاغل للكل وقد يكون اكبر عائق أمام التطور الايجابي نقص الموارد المادية أو نتيجة

لسلعنة التعليم أو ان أنظمة التقييم المحدودة وبالرغم من ان تحديات كلها حقيقية ومهمة ولكن العائق الحقيقي هو خيالنا وطاقتنا وشجاعتنا في تجريب أشياء جديدة ومواصلة العمل إلى النهاية فالمطلوب هو الإرادة لإعادة تشكيل الجامعة.

ومن خلال الطرح أعلاه "إعادة هيكلة الجامعة" نقصد بذلك ان تتحول الجامعات من الوظيفة التقليدية للتعليم والتدريب إلى البحث والإبداع والابتكار والاختراع، إضافة إلى خدمة المجتمع وذلك بالتكامل والتفاعل بين الجامعة والمجتمع بتفهم مشاكله بمنهاج علمي واستشراف المستقبل بالخوض في بحوث المستقبل والإسهام فيها فهما وبحثا من طريق الإعداد لعلوم ومهن المستقبل، باعتبار انه من خلال نمو وتقدم المجتمع تتقدم معارفه وتتطور مهاراته باستمرار، وما لم تسهم الجامعة في إنتاج وتطور المعرفة والتكنولوجيا المبنية عليها ستكون جامعة جامدة لا حياة فيها مما يتطلب توافر شراكه علمية تكنولوجية بين مؤسسات الأكاديمية التعليمية وسوق العمل. أخذين في الاعتبار وثيقة اليونسكو شعار في إحداث التقدم " **التعليم ذلك الكنز المكنون** " *التي تصف تعليم القرن الواحد والعشرين تعلم كيف تتعلم، تعلم لتعمل، تعلم لتعيش بايجابية مع الآخرين، تعلم لتكون*"[49].

وبالتالي تتمكن الجامعات ان تُعلي شأن الموارد الفكرية الواسعة المتنوعة وعندها سننظر إلى الأزمات كأنها فرص ونشكل أناس متعاونيين وتكون النتيجة تطوير التعليم العالي وطرق التدريس، وينعكس على تمهين التدريس كمهنة، لذا ينبغي ان تبدأ الجامعات في التفكير فيما هو ممكن أكثر مما هو إشكالي وكل ما يدعي أزمة في التعليم العالي هو يعد فرصة لإعادة تعريف العلاقات بين الجامعة وسوق العمل، وان هذه فرصة للجامعة كي تصف ارتباطها بالمجتمع على انه استثمار متبادل أكثر من كونه شهرة لأنه ليس لدى الجامعات القدرة كي تواجه تحديات التعليم العالي المعقدة بمفردها لذا لابد لها من العمل كفريق من الشركاء من داخل الجامعة وخارجها أي سوق العمل، من اجل تبني برنامج إعداد أساتذة المستقبل Preparing Future Faculty بمعنى ان إعداد طلاب التخصصات التربوية ينبغي ان يتضمن مقدمة للمدى الواسع من مسؤوليات الأستاذ المعقدة في التدريس من خلال استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعنى أدق ان تجهز أستاذ المستقبل من اجل التغيرات المهمة المعاصرة التي تحدث في غرفة الصف[50].

وهنالك ملاحظة جد هامة ألا وهي : ان التخطيط الاستراتيجي يُعد في كل كلية أو جامعة عامل حاسم في مواجهة تحديات العصر، إلا ان ذاك النهج من التخطيط الاستراتيجي المعمول به في الكليات والجامعات لا يزال بعيدا عما هو مطلوب في التعامل مع القضايا الراهنة، انه مع ظهور هذا العالم الجديد اقتصاد المعرفة تبرز أمام قادة الجامعات والكليات مهام ملحة وهي: كيف يؤمنون النجاح لكلياتهم في عالم التنافس، وكيف يقدمون العون لصناع السياسات في وضع نظام عملي للتعليم العالي يكون قابلا

للتنفيذ على ارض الواقع حين تصبح قوى السوق الوسيلة الأولى التي تستخدمها الحكومة في هيكلة التعليم العالي، وكيف يتحققون من ان نتيجة هذا النظام ونتائج مؤسساتهم تلبي الأغراض العامة، إذ يجب المواجهة بثبات، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في مواجهة التحديات وقوانين السوق بما فيه من مدخلات ومخرجات مما يقتضي استراتيجيات مدروسة جيدا.[51]

قائمة ببليوغرافية بالهوامش

1- حنان الصادق بيزان (2005). "التعليم من منظور مجتمع المعلومات ". . مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج15، ع2.

2- عبد الحسن الحسيني (2007). استراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة. بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون. ص42-43

3- رونالد بارنيت (2009).إعادة تشكيل الجامعة : علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس ؛ ترجمة شكري مجاهد. الرياض :العبيكان، ص62، 65

4- المصدر السابق.

5- على الحوات، محمد العوامي، بشير سعيد (2005).مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات. طرابلس :النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

6- توماس كوشان (2004)."دور السياسات الحكومية في اقتصاد مبني على المعرفة". أعمال مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

7- ناصر ميلاد امحمد حسين(2011). سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية. من وقائع ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة – البحرين، أكتوبر 2010. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

8- فرنك نيومان واخرون(2010).مستقبل التعليم العالي : الشعارات والواقع ومخاطر السوق ؛ ترجمة وليد شحادة. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ص91-93.

9- على الحوات، محمد العوامي، بشير سعيد (2005).مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات. طرابلس :النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.ص 247
10- حميدة بوزيدة (2011). مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. من وقائع ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة – البحرين، أكتوبر 2010. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص71.
11- يوسف حمد الإبراهيم (2004). "التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة". أعمال مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 119.
12- عبد الحسن الحسيني (2007). استراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة. بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون.
13- المصدر السابق، ص 30-31.
14- المصدر السابق، ص 33.
15- دارم البصام (1995)." التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي". في ندوة التنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص251.
16- دارم البصام (1996)." حول استشراف مستقبل التعليم في الوطن العربي:إشارة خاصة إلى مستقبل العلاقة بين التعليم والعمل". ورقة مقدمة في الندوة العربية حول مستقبل التعليم في الوطن العربي. (د.م): المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.، ص44.
17- دارم البصام (1995) مصدر سبق ذكره، ص252.
18- المصدر السابق، ص282-285
19- بيزان، 2005 مصدر سبق ذكره، 62-63.
20- علي الحوات، 2005، مصدر سبق ذكره، ص83-84
21- الحسيني، 2007، مصدر سبق ذكره، ص 40-41.
22- ناصر ميلاد امحمد حسين(2011). سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية. من وقائع ملتقى مخرجات التعليم العالي

وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة – البحرين، أكتوبر 2010. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص201
23- منصور الصيد شيته (2005)."الآفاق المستقبلية للتعليم العالي وتحديات التنمية في المجتمع الجماهيري". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج15، ع2.
24- الحسيني، 2007، مصدر سبق ذكره، ص 34-35
25- يوسف حمد الإبراهيم (2004). "التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة". أعمال مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
26- رونالد بارنيت (2009).إعادة تشكيل الجامعة : علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس ؛ ترجمة شكري مجاهد. الرياض :العبيكان.
27- بيزان، 2005، مصدر سبق ذكره، ص 55-57
28- دارم، 1995، مصدر سبق ذكره، ص254-255.
29- المصدر السابق، ص267-256.
30- توماس، 2004، مصدر سبق ذكره، ص139-140.
31- ريتشاد جودي (2004). "تخطيط القوى العاملة في الاقتصاد المبني على المعرفة". .أعمال مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص178.
32- الحسيني، 2007، مصدر سبق ذكره، ص47-48.
33- المصدر السابق، ص36-37.
34- جيمس غروشيا، جوديث ميللر(2007). الوصول الى جامعة منتجة: استراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي ؛ ترجمة فاطمة صبري. الرياض :مكتبة العبيكان.
35- الحوات وآخرون، 2005، مصدر سبق ذكره، ص 273.
36- الحوات، 2005، مصدر سبق ذكره، ص73-74.
37- شعيب شنوف (2011). مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم الى الكيف. . من وقائع ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة – البحرين، أكتوبر 2010. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص492
38- غروشيا، ميللر، 2007، مصدر سبق ذكره، ص132-131.
39- الحسيني، 2007، مصدر سبق ذكره، ص43-45.

40- دارم، 1996، مصدر سبق ذكره، ص 11، 35.
41- المصدر السابق، ص52.
42- المصدر السابق، ص8.
43- دارم، 1995، مصدر سبق ذكره، ص269-272.
44- شيته مصدر سبق ذكره، ص 36.
45- يوسف إبراهيم، 2004، مصدر سبق ذكره، ص 112-113.
46- ريتشاد جودي (2004). "تخطيط القوى العاملة في الاقتصاد المبني على المعرفة". أعمال مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 180 .
47- الحسيني، 2007، مصدر سبق ذكره، مص 30-31.
48- رونالد، 2009، مصدر سبق ذكره، ص87-88.
49- الحوات وآخرون، 2005، مصدر سبق ذكره، ص192.
50- جيمس غروشيا، 2007، مصدر سبق ذكره.
51- فرانك نيومان، 2010، مصدر سبق ذكره.